



## الجهوية الموسعة: وجهة نظر الحزب الاشتراكي

### 1- تقديم

يمنح الحزب الاشتراكي الجهوية الموسعة قيمة المدخل التنموي الموثوق في صحته بالمغرب. ويغتنم الحدث البارز لسنة 2010 المتمثل في التشاور المفتوح عبر لجنة استشارية ملكية خاصة ومؤهلة ليؤكد تشبثه المتبصر بالهوية المنفتحة وبمقومات الدولة المغربية في محيط يؤسس فيه التمييز المجاني الكوني للمزيد من الفوارق الاجتماعية ومن الانزلاقات الاقتصادية إضافة للتدهور البيئي، ويؤكد ضرورة الأجراء السريعة للجهوية السليم. كما يثير الانتباه لجدوى خلق جهاز أفقي مستقل (مرصد وطني) قادر على إنتاج وعلى تحيين المعلومات الخاصة بالتنمية المستدامة في وقتها الحقيقي. ويؤكد الحزب الاشتراكي على أن إنجاح هذا المشروع الوطني الكبير يتطلب إصلاحا سياسيا جريئا ينهي مع مسببات فشل التجارب السابقة المبنية على هواجس الأمن ونظام الامتيازات، ومقابل ذلك إهمال باقي الأبعاد الاجتماعية والثقافية والمجالية والبيئية، مما يستوجب إصلاحا دستوريا شاملا يؤسس لتحول ديمقراطي حقيقي، ويؤسس للجهوية مكانة متميزة.

في هذه الوثيقة، يقدم الحزب الاشتراكي رؤوس أفلام مقترحاته المباشرة على أساس عشر منطلقات. كما يعلن التزامه عن قناعة راسخة بالتشارك من أجل المساهمة في تشييد مغرب المستقبل بدلالة شعار مؤتمره التأسيسي «مغرب المستقبل، مغرب المؤسسات والمواطنة».

## 2- المنطلقات العشر

2-1- موقع المغرب كملتقى جغرافي مفتوح على المبادلات والتمازج والتحالفات والنزاعات باستمرار؛

2-2- تنوع المجال المغربي الجيولوجي والبيولوجي والمناخي، وبالتالي الثقافي والاجتماعي والاقتصادي؛

2-3- مقومات الدولة المغربية وعلى رأسها البيعة مقابل الدفاع عن السيادة وضمأن الإنصاف والمساواة للتعايش بين السكان المتواجدين على كافة المستويات، وخاصة منها المجالية؛

2-4- اضطراب المعادلة التقليدية بين حالة المجتمع والمجال، من جهة، والحالة السياسية، من جهة أخرى، خاصة منذ بداية القرن العشرين؛

2-5- تأثير الانفجار الديمغرافي وتحول نمط العيش والإنتاج والهجرة والاكتظاظ على المجال؛

2-6- تأثيرات التحولات البيئية الشمولية الحاصلة والمرتبقة، وخاصة منها المناخية، على الموارد وعلى الأوساط الحيوية؛

2-7- تأثيرات القواعد الاقتصادية والثقافية الجديدة على تنافسية أجهزة الإنتاج الوطنية وعلى تنامي الاستهلاك والاستيراد؛

2-8- اضطراب ما يحق تسميته بالنظام العالمي الجديد، سابقا، بعد الانزلاقات المتتالية منذ سنة 2008 في شكل تدبير إفلاس الأجهزة المصرفية، وفشل قمة كوزنهاغن لسنة 2009 حول التغيرات المناخية ؛

2-9- مخاطر استمرار البحث عن حلول في منطوق إثارة التحديات المطروحة على ترأسمال الطبيعي وعلى توزيع الرأسمال المنتج بالمغرب؛

2-10- مؤهلات المغرب الطبيعية، والاجتماعية، والحضارية والتاريخية والثقافية.

### 3- الإجراءات المستعجلة

#### 3-1- الإصلاحات السياسية:

- ✓ المقصود: تحمل مسؤوليات السط المتجانسة مع ديمقراطية تدبير المجال بصفة قابلة للمراقبة الجهوية والوطنية؛
- ✓ المرجعية: مقومات الدواة المغربية في سياق التحولات الوطنية والدولية، الظرفية والمرتبقة؛
- ✓ الكيفية: اعتماد الجهوية الموسعة مدخلا لتحقيق نظام فيدرالي يقوم على توزيع السط بتجانس مع المقومات التاريخية للدولة المغربية ومع الهوية في إطار الوحدة الوطنية؛
- ✓ الحثيات: - أهمية تحمل مسؤوليات تدبير الشأن الجهوي بصفة قابلة للمحاسبة الديمقراطية؛
- مصلحة المغرب في تحيين المعادلة المبنية تاريخيا بين النظام السياسي والمجتمع.

#### 2.3 - اختصاصات الجهة:

إفراز جميع المؤسسات المخول لها صلاحيات تدبير الجهة، عبر صناديق الاقتراع، وتحويل نظام الوصاية إلى آلية للتنسيق بين الإدارة المركزية والمؤسسة الجهوية.

#### 3.3 - موارد الجهة:

- ✓ تمكين الجهة من الاستفادة من ثرواتها الذاتية وتطويرها؛
- ✓ منح الجهة بعض الموارد من طرف الدولة المركزية لخلق الثروات المؤهلة لتنميتها؛
- ✓ إحداث آليات تسهم في إقرار مبدئي التضامن والتكامل ما بين الجهات.

#### 3.4- مراجعة التقطيع الترابي:

- ✓ المقصود: ترشيد تدبير المجال؛
- ✓ الهدف: تحقيق تنمية مستدامة تفر الحاجيات الأنية والمستقبلية قائمة على أسس علمية؛
- ✓ الإطار: مشاريع تنمية جهوية مندمجة ومتكاملة؛

✓ المنهجية: الانطلاق من التنوع ومن التغيرات البيئية، وخاصة المناخية، لتحديد فضاءات العيش المنسجمة والمتكاملة؛

✓ الحثيات: - جدوى اعتبار التنوع الطبيعي والثقافي في تشييد التنمية؛

- ضرورة التحلي بالحذر المتمثل في السهر على توفير شروط التكامل التنموي الجهوي والوطني حسب المؤهلات المرصودة؛

✓ الضوابط المصاحبة: - العوامل التحفيزية على استعادة التوازنات المجالية والايكولوجية؛

- الإكراهات السياسية الظرفية، وخاصة منها المرتبطة بالوحدة الترابية؛  
- الالتزامات الوطنية.

#### 4- الإجراء التفاعلي المستمر: الجهاز المعلوماتي التنموي الأفقي

#### 4-1- المقاصد

- ✓ الاحتراس والوقاية والاستصلاح على المستويين الطبيعي والإنساني؛
- ✓ التحيين المستمر للمشاريع التنموية، التلاؤم، التقويم والتنسيق؛
- ✓ نقادي الإنتاج العمودي للمعلومات في اتخاذ القرارات الإستراتيجية وفي تلاؤم وتحيين المقاييس والقوانين.

#### 4-2- المقومات

- ✓ استقلالية أجهزة الرصد والتقويم وطنيا وجهويا؛
- ✓ المصداقية والكفاءة العلمية؛
- ✓ التنسيق العمودي والأفقي؛
- ✓ التوفر على البنية التحتية الضرورية.

#### 4.3- الآليات:

✓ خلق جهاز وطني أفقي مستقل قادر على وضع المعلومات الخاصة بالتنمية البشرية والتنمية المستدامة الموثوق في صحتها رهن إشارة كافة المتدخلين؛

✓ مأسسة اللجنة الاستشارية للجهوية بصفة قارة.

#### 4.4 - المرجعيات

✓ الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية؛

✓ القوانين؛

✓ المقاييس؛

✓ أجهزة الحذر والمراقبة؛

✓ التواصل والتكامل؛

✓ الإشعاع الحضاري...

#### 5 - الخلاصة

يمنح الحزب الاشتراكي للجهوية الموسعة قيمة المدخل التنموي الوطني السيادي المعاصر. ويعتبر إجراءات الإصلاحات السياسية المتجانسة، ودمقرطة تدبير الجهة كفضاء تنموي منسجم ومتكامل وطنيا، مهاما مستعجلة. ويربط تفعيلها وترشيدها وتحيينها مستقبلا بخلق جهاز معلوماتي مستقل. ويؤكد التزامه بالتشارك من أجل بلوغ الأهداف المنشودة التي تشمل على دعم الهوية الوطنية المنفتحة وعلى التثبيت بمقومات الدولة المغربية.

